MENAFATF
مينافاتف
GAFIMOAN

نشرة المجموعة

العدد «١٢» ديسمبر ٢٠١٥م

نشرة نصف سنوية تصدر عن سكرتارية مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)

صاحب السمو
مروان بن تركي آل سعيد
رئيس المجموعة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله،،،

يسعدني الترحيب بكم مجدداً عبر العدد الثاني عشر من النشرة الإلكترونية للمجموعة والذي نطلع من خلاله على أهم أخبار المجموعة ونشاطاتها خلال النصف الأخير من العام ٢٠١٥م. وإذ نحمد الله تعالى أن وفقنا فيه لتحقيق الكثير مما كنا نأمل، فإنه ليسعدني أن أقدم الشكر الجزيل إلى الدول الأعضاء والمراقبين وسكرتارية المجموعة على دعمهم الدائم في سبيل تحقيق الأهداف النبيلة للمجموعة، وإلى كل من ساهم معنا فيما حققناه بالعمل المشترك من إنجازات قيمة.

لقد واصلت المجموعة سعيها في العام ٢٠١٥م إلى زيادة دعم وتعزيز وتوحيد الجهود الإقليمية الهادفة لحماية اقتصاديات الدول الأعضاء من مخاطر جريمتي غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خاصةً أن العام المنصرم تخللته جملة من التطورات والتحديات والأحداث المتسارعة التي لم يشهدها العالم من قبل على الصعيدين الإقليمي والدولي، لاسيما فيما يتعلق بمسألة ظاهرة الإرهاب وتمويله، الأمر الذي تقاطع كثيراً مع أهداف المجموعة وواجباتها. وعليه، فقد حرصت المجموعة على تكثيف التنسيق والتعاون مع دولها الأعضاء ومع المجتمع الدولي والجهات الإقليمية ذات الصلة.

من جهة أخرى، عملت المجموعة جاهدة للتحضير للمرحلة القادمة والإعداد الجيد لها خاصة فيما يتعلق بالجولة الثانية من عمليات التقييم المتبادل والاستعداد لها على وجه العموم، جنباً إلى جنب وموضوع التقييم الوطني للمخاطر على وجه الخصوص، والذي يستوجب العمل على تقديم الدعم اللازم والمساندة للدول الأعضاء لتطوير قدراتها وتبادل الخبرات فيما بينها من أجل تنفيذ هذا المتطلب الهام.

وختاماً، لا يفوتني أن أرحب بدولة فلسطين عضواً جديداً وبجمهورية الصومال عضواً مراقباً في مجموعتنا، متمنياً أن يشكل انضمامهما تجربة مثمرة تعود بالنفع عليهما وعلى المجموعة. كما أُزجي أطيب التحايا لكل من شارك في أعمال ونشاطات المجموعة خلال العام ٢٠١٥م وأتطلع دوماً لمساهماتهم القيمة في دفع مسيرة المجموعة قدماً. كما وأتمنى كل التوفيق والنجاح لدولة قطر في رئاسة المجموعة خلال العام ٢٠١٦م، وللمجموعة مزيداً من التقدم والازدهار، وأرجو الله سبحانه أن يوفقنا وإياكم دوماً لما فيه خير لمجتمعاتنا وبلداننا ويتقبل سبحانه منا ومنكم الإخلاص في العمل، مع تمنياتي للجميع مزيداً من الرفعة والسداد، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

الاجتماع العام يتناول تطورات وأهم مسائل تمويل الإرهاب

تناول الاجتماع العام الثاني والعشرون للمجموعة تطورات وأهم مسائل تمويل الإرهاب وذلك خلال انعقاده في المنامة بمملكة البحرين برئاسة سلطنة عمان في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ نوفمبر ٢٠١٥م. وفي هذا الشأن استعرض الاجتماع مبادرات ونشاطات مجموعة العمل المالي وصندوق النقد الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لدى هيئة الأمم المتحدة والبنك الدولي واللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن الدولي ١٢٦٧ فيما يخص مكافحة تمويل الإرهاب، وتطرق إلى أهم المسائل والتحديات ونتائج المشاريع والدراسات ذات الصلة، وأكد على أهمية تضافر الجهود في سبيل قمع الإرهاب والتصدي لتمويله.

وتناول الاجتماع العام على مدار ثلاثة أيام العديد من الموضوعات الهامة المتعلقة بعمل المجموعة وأنشطتها المختلفة واتخذ جملة من القرارات فيما يخصها. ففي إطار عمليات المتابعة اللاحقة لعمليات التقييم المتبادل، استعرض الاجتماع العام ستة تقارير متابعة في شأن الجمهورية العربية السورية، والجمهورية اللبنانية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية، وجمهورية العراق، وسلطنة عمان، والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. واستمع إلى تقرير التحديث الأول للمملكة المغربية حول آخر المستجدات والإجراءات التي اتخذتها نحو تحسين نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لديها. وعلى صعيد متابعة برامج الالتزام الضريبي، استعرض الاجتماع تقرير الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية حول برنامجها في هذا الشأن، حيث خلص التقرير إلى أن البرنامج يتوافق مع مبادئ مجموعة العمل المالي الأربعة الأساسية للالتزام الضريبي الطوعي، وقرر الاجتماع أن تقدم الجزائر تقارير متابعة في هذا الخصوص طوال فترة سريان البرنامج.

أيضاً اعتمد الاجتماع العام تقرير مشروع التطبيقات المشترك حول غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد الذي نفذ بالاشتراك مع مجموعة العمل المالي، والذي يهدف إلى مساعدة الجهات المعنية في مكافحة غسل الأموال من خلال الوصول إلى فهم أشمل وأعمق لهذه الطريقة والمخاطر المترتبة وتحديد الاتجاهات والتقنيات المستخدمة فيها، كما تضمن التقرير بعض المقترحات والتوصيات في هذا الشأن.

شارك في أعمال الاجتماع العام عدد كبير من خبراء مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من ست عشرة دولة عربية أعضاء في المجموعة (الأردن، والإمارات، والبحرين، وتونس، والجزائر، والسعودية، والسودان، والعراق، وعمان، وفلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب)، كما شارك فيه ممثلون عن عدة دول وجهات مراقبة لدى المجموعة (الجمهورية الفرنسية، والولايات المتحدة الأمريكية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجموعة العمل المالي، وهيئة الأمم المتحدة، ومجموعة إيجمونت، وصندوق النقد العربي، ومجموعة العمل المالي الأوراسيوية).

مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الاوسط وشمال أفريقيا (مينافاتف)
البريد الإلكتروني: info@menafatf.org - الموقع الإلكتروني: www.menafatf.org
ص ب: 10881 المنامة – مملكة البحرين

العمل الخيري

عادل القليش
السكرتير التنفيذي

إن من أبرز الظواهر الإيجابية في المجتمعات المعاصرة انتشار الهيئات والمؤسسات الخيرية (المنظمات غير الهادفة للربح) والتي تقوم بعمل خيري وتلعب دوراً إنسانياً وتموياً بهدف تعزيز الوحدة والروابط الاجتماعية بين مختلف فئات المجتمع. ونظراً لاعتبارات دينية واجتماعية واقتصادية يعد انتشار العمل الخيري من السمات التي تتميز بها الدول الأعضاء في المنطقة، حيث تراعي الدول الأعضاء أهمية هذا العمل وأهمية المحافظة عليه. وتسعى الدول باستمرار لمراجعة وتطوير تشريعات القطاع الخيري بما يشمل مراقبته بشكل يكفل التحقق من سلامته ومن سلامة مصادر أمواله ومن وصولها إلى المنتفعين الحقيقيين منه، وعدم إساءة استغلاله في أنشطة أو عمليات غير مشروعة. ومما لا شك فيه أن الهدف من قيام الدول الأعضاء بتطوير أنظمتها لهذا العمل هو ليس تقليص أو تحجيم له أو وضع العقبات أمامه، وإنما على العكس من ذلك تماماً فإن الهدف هو المساهمة في الحفاظ على نزاهته وتعزيز ثقة المجتمع فيه من خلال إجراءات الشفافية المالية وغيرها. ومما يميز العمل الخيري تداوله لموارد مالية ضخمة من مصادر متعددة يتم استخدامها أو إعادة نقلها وتوزيعها على جهات مستفيدة متعددة بمرونة عالية، وقد يتم نقلها لدول قد تعاني من عدم استقرار أو ضعف في الإمكانات. ويمكن القول أن هذه السمات قد تكون موضع جذب لأنظار واهتمام الأفراد والمنظمات الإجرامية والإرهابية حول العالم بهدف اختراق هذا العمل واستغلاله والاستفادة من الثغرات فيه إن وجدت. وتضع التوصية الثامنة من التوصيات الصادرة عن مجموعة العمل المالي في العام ٢٠١٢م أطراً عامة تهدف من خلالها إلى مساعدة الدول على حماية هذا العمل والإساءة إليه. علماً بأن المجموعة تعمل حالياً على مراجعة المذكرة التفسيرية للتوصية من خلال استشارة العموم وتعديلها بما يتناسب وآخر التطورات. كما تعتبر الورقة المعدة من المجموعة مؤخراً (يونيو ٢٠١٥م) في شأن أفضل الممارسات مرجعاً قيماً في تطوير آليات تنظيم عمل المؤسسات القائمة على العمل الخيري واتباع منهج موجه لمراقبتها وحمايتها، وقبل هذا كله تحديد المقصود بالمنظمات غير الهادفة للربح والتي فقط تشملها متطلبات التوصية الثامنة (الشخصيات والترتيبات الاعتبارية التي تقوم على توفير (جمع) أو توزيع الأموال لأغراض خيرية أو اجتماعية أو غيرها). ومن أهم التدابير التي يمكن استنتاجها ضمن هذا الإطار العام تطبيق متطلبات التوصية الأولى المعنية بتقييم المخاطر والمنهج المبني على المخاطر وذلك من خلال التعرف على القطاع وعلى مستوى مخاطر تمويل الإرهاب الذي يتعرض له والتركيز على المنظمات التي تمثل مخاطر تمويل إرهاب عالية والتي لديها موارد مالية ضخمة أو تستحوذ على نسبة عالية من حجم القطاع، وذلك لاتخاذ التدابير التي تتناسب مع حجم هذه المخاطر مما قد يجنب الدول فرض المتطلبات على جميع كيانات القطاع وبشكل يستنفذ مواردها بطريقة لا تتناسب مع أهداف حماية هذا القطاع، علاوة على تحديد مسؤولية الإشراف والرقابة وتعزيز معايير الشفافية والإفصاح والعلاقة مع القطاع.

تدريب وتأهيل المُقيّمين

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالتعاون مع وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة في دولة الإمارات العربية المتحدة ومجموعة آسيا والمحيط الهادئ والبنك الدولي الورشة السادسة لتدريب وتأهيل المُقيّمين خلال الفترة من ٤ إلى ٨ أكتوبر ٢٠١٥م، في مقر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي في مدينة أبوظبي بالإمارات العربية المتحدة.

ويعتبر هذا النوع من التدريب في غاية الأهمية للمجموعة في ظل الاستعداد للجولة الثانية من التقييم المتبادل، حيث هدف إلى تدريب وتأهيل عدد من الخبراء في اختصاصات مختلفة (مالية وقانونية وإنفاذ القانون)، ممن توافرت فيهم شروط محددة، على تقييم نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وفعالية تلك النظم باستخدام منهجية التقييم الصادرة في عام ٢٠١٣م، وذلك للاستعانة بهم مستقبلاً في عمليات التقييم المتبادل التي ستقوم بها المجموعة ضمن الجولة الثانية من عمليات التقييم، وبشكل يضمن تطوير مهارات وصقل قدرات المشاركين لتمكينهم من المشاركة بكفاءة عالية. وتم تدريب المشاركين عملياً على القيام بالتقييم المتبادل الافتراضي في اليوم الأخير من الورشة.

حضر الورشة ٣١ مختصاً في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من الأردن والإمارات والبحرين وعمان والسعودية والعراق والكويت والسودان وقطر وليبيا ولبنان ومصر والمغرب وفلسطين، وسكرتارية مجموعة آسيا والمحيط الهادئ والهند.

وحدة المعلومات المالية والتغذية العكسية

تناول منتدى وحدات المعلومات المالية الأعضاء بدول المجموعة في لقائه الثاني عشر يوم الأحد الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م على هامش الاجتماع العام الثاني والعشرون للمجموعة موضوع «وحدة المعلومات المالية والتغذية العكسية»، حيث تم التباحث فيه حول عدد من الموضوعات والمسائل الهامة خلال أربع جلسات. تناولت الجلسة الأولى تشجيع ومتابعة الانضمام لمجموعة إيجمونت للوحدات غير الأعضاء بدول المجموعة. وناقشت الجلسة الثانية مجال تبادل الخبرات من واقع أفضل الممارسات، وفيه تناول المنتدى موضوع «وحدة المعلومات المالية والتغذية العكسية»، وأهمية إعلام الجهات المبلغة لوحدة المعلومات المالية حول الإخطارات المقدمة من قبلهم والنتائج المحققة بشأنها والذي من شأنه أن يساعد على تحسين جودة المعلومات المقدمة للوحدة، كذلك الإيفاء بالمتطلبات والمعايير المنصوص عليها ضمن توصيات مجموعة العمل المالي بخصوص تحقيق التزام وحدة المعلومات المالية بنشر معلومات لجهات الرقابة والاشراف من واقع الإخطارات الواردة للوحدة وتبادل هذه المعلومات مع الجهات الوطنية مثل سلطات إنفاذ القانون. كما تم التطرق لأنواع التغذية العكسية والتي تتعدد وتتنوع تقسيماتها وفقا للغرض منها، مثلاً، ما يعرف بالتغذية العكسية المحددة أو الخاصة ويهدف إلى إعلام الجهة المبلغة للإخطار بما آلت إليه الحالة والقرار الذي أتخذ بشأنها. أما النوع الثاني من أنواع التغذية العكسية وهو ما يعرف بالتغذية العكسية العامة، وذلك مثل التقارير التي تصدرها وحدة المعلومات المالية والنشرات والأدلة المتخصصة. واستعرض المنتدى أبرز التحديات التي تعوق عملية التغذية العكسية، على سبيل المثال ضعف وقلة الاعتماد على الحلول التقنية في مجال مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب، وعدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة. وخلص المنتدى إلى أنه لابد من العمل على تطوير حلول تقنية تساعد على ضمان انسياب التغذية العكسية بين كل السلطات المختصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتكثيف التدريب للجهات الخاضعة للإبلاغ وحثها على الاستفادة من الإرشادات المقدمة من وحدة المعلومات حول طرق الإبلاغ.

غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد

الأصل في الحاجة لنقل النقد عبر الحدود هو لتحقيق أهداف مشروعة كالسفر أو السياحة أو البحث عن مناخ استثماري أفضل. كما قد يستغل البعض نقل النقد لتحقيق أهداف غير مشروعة كما يحدث في نقل الأموال غير مشروعة المصدر والناتجة عن جرائم مختلفة كالاتجار غير المشروع بالمخدرات أو عن استغلال النفوذ والفساد السياسي والإداري أو السرقة أو التهرب من الضرائب وغيرها. وعادة ما تجد هذه النوعية من الأموال طريقها إلى الخارج لتكون بمنأى عن اكتشاف حقيقتها والتعرض لمخاطر المصادرة أو التجميد وسائر العقوبات الجنائية. وقد أولت المنظمات الإقليمية والدولية المهتمة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أهمية كبيرة لموضوع نقل الأموال النقدية عبر الحدود، حيث تمت دراسة هذا الموضوع وعلاقته بغسل الأموال من قبل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجموعة العمل المالي خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٣م إلى أكتوبر ٢٠١٥م، واعتمدت ونشرت التقرير حول الدراسة على موقع المجموعة في شهر ديسمبر ٢٠١٥م بعنوان «غسل الأموال عبر النقل المادي للنقد». وقد حظيت هذه الدراسة باهتمام كبير من قبل الدول في العالم حيث توفرت معلومات وأمثلة عن حالات عملية من أكثر من ٦٠ دولة قامت بالرد على الاستبيان الخاص بالدراسة التي نوقشت بشكل مستفيض في ورشتين خاصتين بالتطبيقات في ديسمبر ٢٠١٣م وديسمبر ٢٠١٤م.

ويعتبر هذا التقرير مساهمة كبيرة في موضوع النقل المادي للنقد كإحدى الطرق لغسل عائدات الجرائم، حيث يوضح المخاطر التي تتعرض لها الدول ذات الاقتصاد القائم على النقد والدول ذات الأنظمة المالية المتطورة على حد سواء، كما يحدد أسباب ودوافع استخدام هذه الطريقة، بما يتضمن الرغبة في تفادي الاكتشاف في القطاع المالي الرسمي بسبب تشديد الضوابط التي تحكم مكافحة غسل الأموال. كما يناقش الأساليب المستخدمة للكشف عن نقل النقد عبر الحدود والتحديات المتعلقة بهذا الأمر. ويشتمل على عدد من الحالات العملية والبيانات الإحصائية حول النطاق والأساليب المستخدمة في النقل المادي للنقد والتي ساعدت على تحديد بعض المؤشرات لمساعدة الجهات الوطنية المعنية.

التقييم الوطني للمخاطر

عقدت لجنة التقييم الوطني للمخاطر اجتماعها الثالث على هامش الاجتماع العام الثاني والعشرون يوم الأحد الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م، بالمنامة، مملكة البحرين. وتناولت موضوع الخبرات المكتسبة وأفضل الممارسات في مجال التقييم الوطني للمخاطر، حيث عبرت الدول الأعضاء عن مدى تقدمها في القيام بعملية تقييم المخاطر على المستوى الوطني، وذكرت العديد من الدول بأنها شكلت لجاناً وفرق عمل مختصة تتماشى مع الغرض من عملية التقييم ونطاقها وتنظيم القطاعات والجهات على المستوى الوطني، بالإضافة إلى حصول معظم الدول على الدعم السياسي من أعلى مستويات السلطة الوطنية بهدف تسهيل المراحل المتضمنة في عملية التقييم الوطني للمخاطر كافة، والحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات والدراسات التي تحتاجها هذه العملية. وقد خصصت جلسة خاصة في الاجتماع لتبادل الخبرات حول المرحلة الأولى من مراحل التقييم الوطني للمخاطر وهي مرحلة تحديد المخاطر، حيث قدمت عروض تقديمية حول المنهجية وأهم الإجراءات التي تم اتباعها في هذا الشأن.

الورشة السنوية للتطبيقات وبناء القدرات

عقدت مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورشة عمل للتطبيقات وبناء القدرات في الخرطوم بجمهورية السودان خلال الفترة من ١٤ إلى ١٦ ديسمبر ٢٠١٥م، بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ووحدة المعلومات المالية بجمهورية السودان. افتتح الورشة معالي الدكتور/ عوض النور الحسن، وزير العدل بجمهورية السودان، وألقى كلمة رحب فيها بجميع الحضور وأكد على التزام جمهورية السودان بالتعاون مع مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والجهات الدولية العاملة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتطبيق المعايير الدولية وتعزيز نظم المكافحة لديها. وتضمنت الورشة جلستين للتطبيقات حول موضوعي «غسل الأموال والفساد»، و«تمويل الإرهاب» وثلاث جلسات لبناء القدرات تناولت موضوع «التقييم الوطني للمخاطر ودور المؤسسات المالية»، وموضوع «دور المؤسسات المالية في مواجهة تمويل الإرهاب»، وموضوع «دور المؤسسات المالية في مكافحة الفساد». حضر الورشة أكثر من ٧٠ خبيراً من العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاع العام لدى عدد من الدول الأعضاء بالمجموعة والمراقبين، وأكثر من ٥٠ مشاركاً من المختصين العاملين في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المؤسسات المالية.

غسل الأموال والفساد

هدفت جلسة التطبيقات حول غسل الأموال والفساد إلى مشاركة الخبرات والتجارب الإقليمية في التعرف على الأساليب السائدة لغسل عائدات الفساد، بالإضافة إلى تحديد مؤشرات الاشتباه ذات الصلة. كما هدفت إلى التعرف على أنواع الجرائم الرئيسية في هذا المجال من خلال استعراض حالات عملية وتقديم لمحة عن المعايير الدولية حول مكافحة الفساد وجمع الملاحظات والأفكار من الخبراء المشاركين في ضوء مشروع التطبيقات حول غسل الأموال والفساد الذي تعمل عليه المجموعة حالياً. قدمت خلال الجلسة عدداً من العروض التقديمية أثيرت حولها أسئلة ونقاشات هامة تناولت علاقة جريمة الفساد بجريمة غسل الأموال والأساليب المستخدمة في غسل الأموال المتحصلة عن جريمة الفساد ومؤشرات الاشتباه التي تعزز جهود المكافحة لدى السلطات المعنية.

تمويل الإرهاب

هدفت جلسة التطبيقات حول تمويل الإرهاب إلى مشاركة الخبرات والتجارب الإقليمية من خلال عروض تقديمية للتعرف على الأساليب السائدة في تمويل الإرهاب المستخدمة في جمع الأموال ونقلها سواءً التقليدية أو الحديثة مثل طرق الدفع الإلكترونية. وقد عرضت في الجلسة عدة حالات عملية تلتها نقاشات مثمرة أبرزت أهم مصادر التمويل، وطرق نقل الأموال، والجهات المستغلة. كما أثيرت مسائل هامة خلال الجلسة شملت مخاطر تمويل الإرهاب وجهود الدول لمكافحتها، وتجارب الدول الأعضاء في مجال التعاون الدولي والوطني بين مختلف الجهات (سلطات إنفاذ القانون، وحدة المعلومات المالية، القطاع الخاص) لتبادل المعلومات ومكافحة تمويل الإرهاب، بالإضافة إلى الإطلاع على آخر أعمال مجموعة العمل المالي حول موضوع تمويل الإرهاب والاتجاهات السائدة والناشئة لتمويل الإرهاب في العالم. ومن خلال العروض التقديمية ومختلف النقاشات تبين أن مصادر التمويل تنقسم إلى مصادر مشروعة كالتمويل الذاتي أو بيع الممتلكات أو الاقتراض، وإلى مصادر غير مشروعة كمتحصلات مختلف الجرائم مثل جرائم الفساد، والتهريب، والتزوير والتزييف، والاتجار غير المشروع بالمخدرات. ومن جانب آخر، يعتبر تهريب النقد عبر الحدود، والحوالة، والتحويلات الإلكترونية، واستعمال البطاقات الائتمانية من الأساليب الشائعة في نقل الأموال التي تستخدم في تمويل الإرهاب، بينما تعتبر المؤسسات المالية وشركات التحويلات المالية والمنظمات غير الهادفة للربح من أهم الجهات التي قد يتم استغلالها.

بناء القدرات

ركزت جلسات بناء القدرات على أهمية دور المؤسسات المالية في مكافحة جرائم غسل عائدات الفساد، وتطبيق المعايير الدولية لمكافحة غسل عائدات الفساد، وعلى التحديات التي تواجهها في ذلك، ومناقشة الحلول الممكنة. وفي جانب تمويل الإرهاب استعرضت بعض المؤسسات المالية تجربتها في مكافحة عمليات تمويل الإرهاب وسبل دعم التعاون بين المؤسسات المالية من القطاع الخاص والسلطات الوطنية كوحدة المعلومات المالية وسلطات إنفاذ القانون لتبادل المعلومات المالية لاسيما حول مخاطر تمويل الإرهاب السائدة والناشئة خصوصاً تلك المتعلقة بالجماعات الإرهابية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب. كما تم تقديم عروض بخصوص التجربة المكتسبة لدى بعض المشاركين حول إنجاز عملية تقييم المخاطر على المستوى الوطني مع التركيز على الدور الذي تقوم به المؤسسات المالية من القطاع الخاص في هذا الشأن.